المحاضرة الأولى

نبذة عن النظام المصرفي الجزائري في فترة الإستعمار

تأثرت الجزائر كأي بلد مستعمر في إقتصادها الذي كان يتميز بالإزدواجية (عصري ، تقليدي) ،و كان الإقتصاد الجزائري موجه نحو الخارج أي كل ماكان ينتج محليا يسوق نحو الخارج خاصة فرنسا هذه الثنائية ألقت بظلالها على النظام المصرفي و المالي ، حيث و منذ 1830 كان هذا النظام يتميز بنظام نقدي يقل فيه دور النقود ، حيث كان يعمل بنظام المعدنيين (الذهب و الفضة) ، مع وجود دار لسك النقود ، و لم يتم التعامل بالفرنك الفرنسي حتى عام 1849

وقد عملت السلطات النقدية في تلك الفترة على إجراء إصلاحات إقتصادية و مصرفية من خلال إنشاء مؤسسات مصرفية و جعل الجزائر إمتداد لها و لأنظمتها و تمت عدت محاولات في هذا الجانب منها

المحاولة الأولى و التي كانت في الفترة 1843-1848 حيث قامت السلطات الفرنسية بإنشاء مؤسسة مصرفية تابعة لفرع بنك فرنسا وفق القانون الصادر في 19 أفريل 1843 حيث قام هذا الفرع بإصدر النقود ، لكن ما لبث أن توقف الفرع بسب ثورة 28 فبراير 1848 و ألغي المشروع تماما في جويلية من نفس العام و عوض المساهمون

المحاولة الثانية تم فيها تأسيس الصراف الوطني للخصم و إقتصر دوره على الإئتمان فقط و لم يتمتع بحق إصدار النقد ، كما لم تستطع هذه المؤسسة المصرفية الإستمرار نتيجة قلة نسبة الودائع

المحاولة الثالثة كانت بإنشاء بنك الجزائر بتاريخ 4 أوت 1851 برأس مال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي نصف هذا المبلغ كان بمساهمة السلطات الفرنسية ، و قد تمتع البنك بحق الإصدار و الإئتمان في آن واحد ، و قد مر البنك بظروف صعبة نظرا للظروف الإقتصادية التي كانت سائدة في تلك الفترة و إفراطه في منح القروض الزراعية و العقارية للمعمرين بضغط منهم مما جعل السلطات الفرنسية تقوم بنقله إلى باريس و تغيير إسمه إلى بنك الجزائر –فرنسا ، مع تغيير أسس الإصدار و التغطية

و قد كانت من أهم مهامه و وظائفه

وظيفة الإصدار : حيث كان البنك في تلك الفترة مجبر على تغطية ذهبية عن ثلث النقود المصدرة و هذا ما قيد حقوقه في الإصدار النقود ، وتم إلغاء هذا الشرط سنة 1900 و إستبدل بمبدأ سقف الإصدار مما سمح له بتلبية جاجيات المعمرين ، كما كانت الأوراق النقدية في تلك الفترة تتمتع بحق الإستبدال بالذهب و ألغيت بعد ذلك و أصبحث نقود إلزامية ، ثم أعيد حق الإستبدال سنة1928 ليلغى مجددا سنة 1936 ، كما كانت النقود المصدرة من البنك لا تتمتع بالقوة الإبرائية مع الفرنك الفرنسي و هذا الإجرءات و أخرى عارضها المعمر في الجزائر الذين نادو بفك الإرتباط بين العملتين و لاقت المعارضات بالفشل و الرفض

وظيفة الإئتمان : كان بنك الجزائر في تلك الفترة مسؤول عن وظيفة الإئتمان للحكومة الفرنسية حيث كان يقدم لها القروض بدون فائدة و يستثمر جزء من إيراداتها ، كما كان يمسك الحساب الجاري للخزينة و يمنحها إعتما غير محدود لتحقيق الإستبدال بين العملتين الجزائرية و الفرنسية ، أما الإئتمان الخاص فكان موجه للقطاع الزراعي بقروض متوسطة و طويلة الأجل و ذلك لأنه البنك الوحيد الذي يقوم بالعملية و هو ما أدى إلى وجود إختلالات في المالية و التسيير نتيجة لهبوط الكثير من أسعار المواد المنتجة في تلك الفترة خاصة الخمور و كذلك تلف المحاصيل الزراعية نتيجة الكوارث الطبيعية مما أدى إلى عجز المزارعية عن تسديد ديونهم

و بداية من سنة 1900 ظهرت مؤسسات مصرفية جديدة خففت الضغط عن بنك الجزائر في مجال الإئتمان و أصبح يهتم بالمبادلات التجارية ، حيث ظهر المجلس الوطني للقرض الذي أصبح يشرف على السياسة المصرفية في البلاد

و يمكن القول أن بنك الجزائر لم يرقى الى صفة البنك المركزي ، حيث لم تكن لديه وسائل الرقابة النقدية الفعالة كما لم يكن قادر رسم و تنفيذ السياسة النقدية الخاصة بالجزائر ، بل كان مجرد فرع تابع لبنك فرنسا ووزارة المالية الفرنسية من خلال التبعية النقدية ناتجة عن روبط إقتصادية ،سياسية و إستعمارية حيث كان للسلطة المركزية الفرنسية الحق في الإحتفاظ بالعملات الأجنبية للمستعمرات و لم يكن للبنك الجزائر الحق في إمتلاك هذه العملات الاجنية و التصرف فيها

و على العموم يمكن القول أن في الفترة الإستعمارية كان النشاط المصرفي يرتكز في أهم المناطق الكبرى الحضارية للبلاد ، نتيجة تمركو العديد من وكلات البنوك الفرنسية و الإجنبية في المدن الكثيفة السكان و يمكن سرد أهم البنوك التي كانت تنشط في هذه الفترة

البنوك التجارية : كانت عدد فروعها 409 فرع متمركزة أساسا في العاصمة وهران و قسنطينة منها

القرض العقاري للجزائر و تونس ،الشركة الجزائرية للقرض و البنك ، الصراف الوطني للخصم ، قرض الشمال ، القرض الليوني ، الشركة العامة ، الشركة المرسيلية

بنوك الاعمال :منها

القرض الجزائري لتشجيع الملكية العقارية ، البنك الصناعي للجزائر و البحر المتوسط

البنوك المتخصصة : منها

منشآت إعادة الخصم ، بنك التنمية ، بنوك الإئتمان الشعبي

-